

## المقالة الرابعة

فيما يتعلّق بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾

وهي مقاصد:

### المقصد الأوّل

#### في انتظامه بما سبق

وهو أنّه تعالى لما بيّن أنّه حيّ قيّوم أراد أن يؤكّد ذلك بابطال نقيضه مطلقاً، وهو عدم القيام بتدبير الخلق علي الوجه الأتم الأحكم وإنّما يثبت ذلك بملاحظة أنّ انتفاء العام بانتفاء جميع أفرادهِ وتحقّقه بتحقّق فردٍ ما، لكن الأمر الكلي إذا كان مقولاً بالتشكيك علي أفرادهِ المتفاوتة بالكمال والنقص، فإن كان أمراً وجودياً فوجود الفرد الشديد عن الفاعل كاشف عن امكان وجود النحو الضعيف عنه واقتداره عليه بالطريق الأولي، لأنّه أهون عليه وأسهل، كما قال تعالى في باب اعادة الخلق يوم القيامة: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: ٣٠: ٢٧)؛ لأنّ نفس الایجاد ممّا يقبل الأشدّ والأضعف كالوجود، وایجاد الشيء ثانياً أسهل علي الفاعل من ايجاده أولاً، فاقتداره علي الابداء كاشف عن اقتداره علي الاعادة.

وهذا بخلاف تحقّق الفرد الضعيف، فانه ليس دليلاً علي تحقّق الفرد الشديد، فإنّ تحقّق اعطاء الدرهم من زيد لا يدلّ علي امكان اعطاء الصرة منه. وفي جانب السلب بعكس ذلك، إذا سلب الفرد الضعيف عن شيء يدلّ علي سلب الفرد القوي أيضاً بدون عكس، فإنّ حرمة الأفّ للأبوين دالّ علي حرمة الضرب والقتل دون العكس.

وسلب القيومية عن الشيء الواحد يتصور علي أنحاء: إمّا برفع ذاته - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وإمّا برفع أصل صفة الایجاد والادامة، وإمّا بتحققها مع الفتور. و مراتب الفتور في الفاعلية أيضاً مختلفة كمالاً ونقصاً، وأضعف الجميع السنة، ثمّ النوم، لأنّ الفتور الحاصل بفساد أسباب الفاعلية كصفة القدرة، أو الارادة، أو العطوفة، أو الرحمة، أو العلم برجحان الفعل، وغير ذلك - أقوي وأشدّ.

ثمّ إنّ مراتب كلّ من السنة والنوم مختلفة كمّاً وكيفاً، فإنّ السنة في السنة أشدّ في بابها



من السنة في الشهر، وكذا النوم في اليوم أشدّ في بابه من النوم في الساعة، وأضعف الجميع «سنة ما» و«نوم ما» علي التنكير الابهامي، إذ يكفي في تحقّقه لحظة ما وأقل منها، فاذا انتفي هذه الفرد الضعيف عنه تعالي فلا بدّ أن يكون غيره من الافراد منتفية، و بانتفاء الجميع قد انتفت طبيعة الأمر العدمي، أعني رفع القيومية، و بانتفاء هذا الرفع يتحقّق قيوميته تعالي، لأنّ رفع الرفع يستلزم الايجاب، فقال سبحانه: ﴿لاتأخذه سنة و لانوم﴾ ليكون تأكيداً لقوله: ﴿الحي القيوم﴾.

و المعني أنّه تعالي لا يفتّر عن تدبير الخلق لحظة، وإلّا لتساقطت السموات و الكواكب و فسدت الأرض و من عليها و فيها، و بطلت الأزمنة و الفصول، و فنت المواد و الأصول، و لا يمكن بعده ايجاد الموجودات، لأنّ الحدوث التكويني من غير مادة مستحيل، و اعادة المعدوم بالمرّة ممتنع، فالفطور في تدبير الخلق و لو لحظة واحدة يوجب انسداد باب الصنع و الايجاد للموجود و قطع الفيض و الكرم و الجود- تعالي عن ذلك علواً كبيراً.

فان قلت: فاذا كانت السنة عبارة عن مقدّمة النوم، فاذا قال: ﴿لاتأخذه سنة﴾، فقد دلّ ذلك علي أنّه لا يأخذه نوم بطريق أولي، فكان ذكر النوم بعده تكريراً؟  
قلنا: تقدير الكلام لا تأخذه سنة، فضلاً عن أن تأخذه النوم.

## المقصد الثاني

### في معني السنة و النوم

أمّا «السنة» فهو فتور و كلال ما في الحواس يتقدّم النوم يسمي «النعاس» و «النوم» ترك استعمال النفس حواسها الظاهرة لأجل صعود بخارات غليظة من المعدة الي الدماغ. و إنّما قيّدنا بترك الاستعمال المذكور و علّلناه بالصعود المذكور لئلاً يصدق علي الموت، فانّ النوم و الموت أخوان مشتركان في عدم استعمال النفس الحواس و الآلات الظاهرة التي بها يقع الروح في هذا العالم، إلّا أنّهما يختلفان في أن ترك الاستعمال المذكور في أحدهما- و هو النوم- إنّما يكون لعارض خارجي يمنع عن ذلك مع بقاء الاستعداد و التهيؤ في الحواس، بمنزلة الكاتب الذي أدخلت يده في كمه أو قيّدت بسلسلة، و في الآخر- و هو الموت- إنّما يكون لأمر طبيعي لازم، هو بطلان الاستعداد رأساً، بمنزلة الكاتب الذي زمنت يده و خرجت عن أن يكون لها صلاحية الكتابة، فانّ معني الموت في الحقيقة زمانة

البدن كلّ، و أنت تعلم أنّ زمانة اليد خروجهما عن طاعة النفس مع وجود شخصها، لبطلان القوة التي بواسطتها يستعمل اليد .

فافهم إن كنت من أهله أنّ الموت زمانة مطلقة في جميع الأعضاء ببطلان قواها، فيسلب الموت منك يدك و رجلك و عينك و سائر حواسك و أنت باق - أعني حقيقتك التي بها أنت أنت، فإنك الآن الانسان الذي كنت في الصبي و لعلّه لم يبق منك من تلك الأجسام شيء، بل انحلّ كلّها و حصل بالغذاء بدلها و أنت أنت، و جسّدك غير ذلك الجسد .  
فالحاصل أنّ للنفس في استعمالها القوي و الحواس الظاهرة حالات أربعة : قوة، و استعداد، و فعلية، و بطلان . فالقوة : كما للجنين قبل خروجه الى الدنيا و الاستعداد : كما للنائم و السكران و المغمي عليه . و الفعلية : كما لليقظان . و البطلان : كما للميت .  
و اعلم أنّ النوم و الموت مشتركان أيضاً في بقاء المدارك الباطنية للنفس الناطقة - كالعقل و الوهم و الخيال - .

و تحقيق ذلك علي أنّ العوالم بكثرتها ثلاثة، و المدارك الانسانية علي شجونها ثلاثة، و الانسان بحسب غلبة كل واحدة منها يقع في عالم من هذه العوالم و النشآت، فبالحسب يقع في العالم الدنياوي، و به ينال الصور الحسية الكائنة الفاسدة المملدة و المولمة بحسب الملائمة و المنافرة، و بالقوة الباطنية الجزئية يقع في النشأة الثانية التي هي عالم الصور الأخروية المنقسمة الي الجنة و الجحيم، و بالقوة الباطنة العقلية يقع في النشأة الثالثة التي هي عالم الصور العقلية الالهية الأفلاطونية .

فالناس أصناف ثلاثة : أهل الدنيا - و هم أهل الحس كالأنعام و البهائم أو أضل سبيلا، كما قاله تعالى : ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ (الأعراف (٧) : ١٧٩) و أهل الآخرة - و هم الصلحاء و أهل الاعتقادات التقليدية الظنية الخيالية - و أهل الله - و هم العرفاء بالله و ملائكته و كتبه و رسله و اليوم الآخر - كما وقع في الحديث : «الدنيا حرام علي أهل الآخرة، و الآخرة حرام علي أهل الدنيا، و هما حرامان علي أهل الله تعالى» .<sup>١</sup>  
و لهذه المعاني بيانات علمية ذكرناها في تحقيق الآيات المشيرة الي أحوال القيامة و الغرض هاهنا بيان ماهية النوم ليعرف بعد ذلك أنّها ممّا يستحيل علي إله العالم .

١ . عوالم اللغالي، ج ٤، ص ١١٩، ح ١٩٠؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٦٥٦، ح ٤٢٦٩؛ كنز العمال، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٦٠٧١

### المقصد الثالث

#### في بيان استحالة السنة و النوم علي الله تعالي بوجه حكميّ

اعلم أن إقامة السموات و الأرض من الله سبحانه و تحريكه و تسكينه القوي الفعالة السماوية و المنفصلة الأرضية بجميع ما فيها ليست كاستعمال النفس للبدن و قواه المحركة و المدركة الحساسة، لأنك قد علمت بالبرهان الحكمي أن نسبة الحق الأول الي العالم ليست كنسبة الروح الي البدن و نحو ذلك .

و بعد ذلك فنقول: إن الفتور العارض للنفس في استعمالها الحواس و القوي - سواء كان في النوم أو غيره - إنما هو لتعصي جواهر البدن و قواه عن طاعة النفس، فإنها لها بمنزلة آلات لذوي الصناعات، فتكون لها طبائع متخالفة لجواهر النفس في الذات و الاقتضاء، و إنما يجبرها النفس مستعملة إياها في مقاصد الارادية، و هي مستدعية للخلاص عنها الي ما يلائم طبائعها - من الميل الي أحيائها الطبيعية بحسب الجزء الغالب علي سمت خط واحد مستقيم، ثم السكون بعد حصولها فيها، أو اللصوق بوجه الأرض إن لم يتيسر الوصول الي آخر ما يقتضيها الثقل الطبيعي من الجزئين الكثيفين الغالبين في بدن الانسان و الحيوان، و كذلك حكم سائر القوي المتعلقة بأعضاء البدن .

و بالجملة التخالف و التصادم الواقعان بين الحركات و الأفعال الارادية النفسانية الواقعة من النفس في الأغراض الشهوية و الغضبية و الفكرية، و بين الحركات و الأفعال الطبيعية من القوي الأسطقسية مما يوجب تعصي البدن و الحواس و خروجها عن طاعة النفس، إذ البدن العنصري ليس معلولاً للنفس - كما برهن عليه في علم النفس - حتي يكون موافقاً في جميع الوجوه و الحيثيات فلا يعرض له كلال و لالنفس ملال، بل بينهما علاقة عرضية ستزول - أما بعضها فبالنوم، و أما كلها فبالموت .

فاذا تقرر هذا و ظهر أن منشأ النوم كلال يعرض للبدن و ملال يعرض للنفس بما هي نفس، أي مستعمل له و قواه لأجل تخالفها في الطبيعة و الذات، و ليس للباري بالقياس الي العالم هذه الحالة، فإن وجود كل ما في العالم تابع لوجود الحق الأول، ليس فيها جهة تبائن سوي جهة المخلوقية و العبودية و الطاعة، فإن وجودها من الباري كوجود الظل من ذي الظل - لو كان لذي الظل علم بذاته الذي هو نفس ذاته و علم بوجود ظلّه الحاصل من علمه بذاته - . و لا شبهة في أنه إذا كان وجود السموات و الأرض و ما فيهما مع ما يلزمهما من الحركات



و غيرها عن البارى كوجود الظل من الشخص و وجود النداءة من البحر ، لم يتصور عروض الكلال و الكلفة و التعب للبارى جلت قدرته في صدورها عنه تعالى ، كما لا يتصور عروض الوهن و الكلال للشخص بثبوت الظل عنه ، و إذا لم يتصور الكلال و التعب في حقه ، لم يتصور السنة و النوم ؛ لأنهما من توابع الفتور الحاصل لمبدأ الحركة و الاحساس .

و هاهنا مباحث أخرى متعلقة ببيان حالات تعرض للقوي الفعالة النفسانية - و هي التعب و الملال و الألم و غيرها ، و بيان التفرقة فيها و تحقيق القول في استحالة عروضها له سبحانه بوجه حكيم لمي ينكشف به علي السالك أن ساحة العظمة و الكبرياء أرفع أن يعترىها شيء من هذه الانفعالات و التغيرات ، أخرنا ذكرها الي ما يحين حينها فيما سيأتي من ذي قبل انشاء الله من المعاني المتعلقة بقوله تعالى : ﴿ و لا يؤده حفظهما ﴾ ؛ لأنهما ألتصق و أربط بذلك المقام فانتظر مفتشاً .

و من الدلائل علي نفي السنة و النوم و السهو و النسيان عن الله تعالى و استحالة عروضها له ، أن هذه المعاني إما عبارات عن أعدام العلم أو عن أصداد العلم و علي التقديرين فجواز طريانها عليه و عروضها له يقتضي جواز زوال علم الله تعالى ، فلو كان كذلك لكان ذاته تعالى بحيث يصح أن يكون عالماً و يصح أن لا يكون عالماً فحيثذ يفتقر في حصوله صفة العلم له تعالى الي فاعل يجعله عالماً .

و نقل الكلام الي ذلك الفاعل هل هو عالم من جميع الوجوه في جميع الأوقات أو لا؟ فان كان الأول فالبارى جل ذكره هو بعينه ذلك الفاعل الذي لا يجوز عليه الشين و النقص ، إذ لانعني بالبارى إلّا ما يجب وجوده و يجب كمال وجوده ، و يستحيل عليه عدم الذات و عدم كمال الذات و قد فرضنا غيره ، و إن كان الثاني فننقل الكلام الي فاعل آخر يخرج عن القوة الي الفعل ، و هكذا الي أن يدور أو يتسلسل و هما محالان .

فلا بدّ و أن يكون مبدأ سلسلة العلماء عالماً يكون علمه بالفعل من جميع الوجوه ، و لا يكون فيه جهة غير جهة العقل بالفعل ، فيكون عاقلاً في جميع الأوقات بجميع الموجودات عن جميع الحيثيات ، و إذا كان كذلك كان النوم و السهو و الغفلة محالاً عليه سبحانه .

فما أبعد من الصواب قول بعض المتفلسفين الذاهبين الي نفي علمه تعالى بالمتغيرات ظناً منهم أن العلم بالمتغيرات و الزمانيات من حيث كونها متغيرة زمانية لا يمكن إلّا بألة جسمانية ، و أبعد منه اعتذارهم عن هذا الظن الفاسد بأنه كما أن كثيراً من الأفاعيل نقص

علي الباري تعالي فكذلك كثير من التعقلات .

و أنت - إن كنت من أهل المجاهدة العقلية من كفره أعداء الله تعالي من القوي الوهمية و الخيالية الجاحدة للحق ، المتمردة عن طاعة الشريعة العقلية و التدين بدين الله و طريق التوحيد الخاصي - تعلم بصفاء الذهن و سلامة الفطرة أن استثناء الشيء من الجزئيات بعد قيام البرهان علي قاعدة كلية عقلية في العقليات مما لا سبيل اليه .

فاذا ثبت أن الباري فاعل الكل و علة الجميع - و من قوانينهم المسلمة و المبرهنة عليها أن العلم التام بالعلة التامة يوجب العلم التام بالمعلول - فاذا تحقق علمه تعالي بذاته و تحقق كونه سبباً للجميع و تحقق كونه بالفعل من جميع الوجوه من غير أن يكون فيه جهة قوة و استعداد و انفعال لزم كونه عالمياً بجميع الأشياء .

و أما أن العلم بالمتغير - من حيث كونه متغيراً - متغير فهو ممنوع : أما إذا كان حصولاً ؛ فلأنه يمكن تعلق العلم بالمتغير مع تغييره و حدوثه و تجددّه إذا لم يكن مستفاداً من ذلك المتغير ، بل حاصلًا من جهة الاحاطة بأسبابه و علله المؤدية اليه ، كل ذلك علي الوجه الكلي ، و أما إذا كان حضورياً ؛ فلأن مرجعه الي اضافة نورية اشراقية من العالم بالقياس الي المعلوم ، و التغير في الاضافات - علي فرض وقوعه - لا يوجب التغير علي الذات . لا يقال : منشأ نفي العلم بالجزئيات المتغيرة عنه تعالي منهم أنهم ذهبوا الي أن مناط التشخص هو كون الشيء محسوساً ، فما لا يكون ادراكه بالحس لا يعلم الأمر الشخصي بما هو شخصي .

لأننا نقول : هذا أيضاً لا يستلزم ما ذكرتم ، إذ كون المحسوسية مناط الجزئية لا يوجب أن لا يكون ذات المحسوس بوصف محسوسية و شخصيته مدركاً لغير الجوهر الحاس ، فكما أن المحسوس بخصوصه قد يكون مدركاً بالادراك الخيالي - مع أن التخيل غير الاحساس - فكذلك يجوز أن يكون مدركاً بالادراك العقلي ، و الحاصل أن الكلية و الجزئية علي هذا الأصل صفتان للادراك لا المدرك ، و التفاوت في الادراك لا يوجب التفاوت في المدرك . فالواجب الحق يعلم جميع الكليات و الجزئيات يعلم يليق بشأنه من غير فتور و سهو و نوم و نسيان - تعالي الله العزيز المنان عما يقوله أهل الزور و البهتان و الغي و الطغيان .



## المقصد الرابع في ذكر حكاية مروية في هذا الباب

روي عن النبي ﷺ أنه حكى عن موسى بن عمران - علي نبينا وآله وعليه السلام - أنه وقع في نفسه: «هل ينام سبحانه أم لا؟» وقيل: سئل الملائكة: هل ينام ربنا؟ فأوحى الله اليهم أن يوقضوه ثلاثاً ولا يتركوه ينام، ثم قال: خذ بيدك قارورتين مملوتين في كل يد واحدة منهما وأمره بالاحتفاظ بهما، فكان يتحرز بجهدته الي أن نام في آخر الأمر فاصطفقت يده فضرب احدي القارورتين علي الأخرى فانكسرتا، فضرب الله تعالى ذلك مثلاً له في بيان أنه لو كان ينام لم يقدر علي حفظ السموات والأرضين.<sup>١</sup>

واعلم أن مثل هذا لا يجوز أن ينسب الي الأنبياء ﷺ سيما أولوا العزم من الرسل مثل موسى ﷺ خصوصاً علي مذهب أصحابنا الامامية - رضوان الله عليهم - حيث لا يجوز صدور الذنب منهم - صغيراً كان أو كبيراً - وأي ذنب أكبر من الجهل بالصفات التي هي من لوازم الالهية ومن ضرورات الواجبية؟ وهي العلم التام بمبدعاته من غير خلل وفتور، ولا سهو ولا قصور.

ومن جوز النوم عليه سبحانه أو كان شاكاً في استحالته كان كافراً، فكيف يجوز نسبة هذا الي موسى ﷺ، فهذه الرواية إن صحّت وجب أن تنسب الي جهال قوم موسى كطلب الرؤية، فإن الجسمانية كانت غالبية علي قومه بحيث لم يمكنهم تصور أمر مفارق الذات والصفة عن المواد الجسمية لا في الممكن ولا في الواجب، كالحنبلة من أمة نبينا ﷺ الذين جعلوا الههم جسماً مستويماً علي العرش، والأشاعرة وإن كانوا أرفع قليلاً من هؤلاء إلا أنهم يشاركونهم في نفي التجرد واثبات التحيز لما سوي الواجب تعالي، وهو عين الجهالة أيضاً، فإن كون الواحد نصف الاثنين ليس مفتقراً في تحققه لا هو ولا مفرداته الي تحيز وتجسم، والداعي لهم الي نفي المجردات زعمهم أن تحقق أمر مجرد في غير الواجب تعالي يوجب اللواجب شريكاً، ولم يعلموا أن التجرد سلب محض والاشتراك في السلوب لا يوجب الاشتراك في معني ذاتي أو عرضي، فيلزم التركيب أو النقص في حقه تعالي - كما مر في بيان توحيد تعالي في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله.

علي أنك قد علمت مما قررنا أن السلوب الصادقة عليه تعالي كلها يرجع الي سلب

واحد و هو سلب الامكان، و هو المصحح لجميع السلوب، فسلب المادة - أي مفهوم التجرد - ليس من صفات الله تعالى بالذات، بل من ضرورات اللازمة من سلب الامكان عنه و الاشتراك في اللوازم العامة لا يوجب الاشتراك في الملزومات و لا يلزم اشتراك الواجب و الممكن في الشئية و المفهومية، و الامكان العام اشتراكهما في الذات، فيسد بذلك اثبات الواجب و العلم به تعالى للزوم الاشتراك بين الواجب و الممكن في الثبوت و المعلوماتية.

### المقالة الخامسة

فيما يتعلّق بقوله سبحانه: ﴿له ما في السموات و ما في الأرض﴾

و فيه مطالب:

#### المطلب الأول

##### في النظم

لما بيّن كونه قيّوماً و أكده بنفي ما ينافيه، أراد أن يترتب عليه ما يتفرّع عليه من وجود آثار القيومية و توابعها، و قد تقرّر في علم الميزان أنه إذا أريد تعريف المبادي البسيطة و القوي الفعالة، تعرف بأفاعيلها و لوازمها و آثارها، و قد صرح بعض رؤساء المنطقيين بأن تعريف الشيء البسيط بآثاره المنبعثة عن نفس ذاته الناشئة عن حاق حقيقته ليس بأقلّ ايضاحاً و كشفاً من التعريف بالحدّ للمركب، لا يصلح هذا النحو من الخواص الي حاق خصوصية ما هو خاصة له، كايصال الحدّ الي حاق حقيقة المحدود.

مثلاً: تعريف الجوهر النطقي - أي النفس الانسانية - ب«ادراك الكليات»، و تعريف فصل الحيوان - أي النفس الحيوانية - ب«الحساس»، و تعريف الهولي ب«المستعد» و أمثال ذلك ليست أقلّ فائدة من التحديد، إذ كما أن مفهوم الحدّ منتزع من نفس ذات المحدود و أثر حاصل منها، كذلك هذه المفهومات حكايات لذوات تلك القوي و المبادي الفصلية و الجنسية.

فاذا تقرّر هذا الكلام أقول: كنه ذات الواجب و هويته الأحديّة و إن لم يكن معلوماً لأحد غيره و لا يمكن تعريفه أصلاً - لا بالحدّ لعدم تركبه، و لا بالخواصّ والآثار، إذ لا شيء أجل نورية و انكشافاً منه حتّيّ تصوير وسيلة لانكشاف ذاته، إذ المعرف للشيء يجب أن يكون أجلي منه، و سبب خفائه غاية وضوحه و انكشافه - لكن لنا سبيل الي معرفة صفاته المختصة، مثل: الالهية، و القيومية، و الخالقية المطلقة -؛ لأنّها مفهومات عامة كلية متعلّقة